العدد الثانى

مجلة البحوث التجارية

تعتبر البحوث التجارية مجلة علمية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث النظرية والدراسات التطبيقية ذات المدلول العلمى ، وذات المستوى الأكاديمى الراقى فى علوم المحاسبة وإدارة الأعمال والإقتصاد والإحصاء . وتصدر المجلة عن كلية التجارة بجامعة الزقازيق بجمهورية مصر العربية، وتقبل النشر فيها المقالات والأبحاث والدراسات

للكتو

مجلس تحرير المجلة

١- الأستاذ الدكتور / حسنى سيد حسان — رئيسا للتحرير
أستاذ إدارة الأعمال وعميد الكلية

٢- الأستاذ الدكتور / عبد الحميد عبد الفتاح الشافعى — نائبا للرئيس
أستاذ المحاسبة ووكيل الكلية لشئون الطلاب

٣- الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن زكى ابراهيم — عضوا
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بالكلية

٤- الأستاذ الدكتور / محمد شوقى أحمد شوقى — عضوا
أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالكلية

٥- الأستاذ الدكتور / صلاح الدين ابراهيم مصطفى اللحان — عضوا
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة بالكلية

٦- الأستاذ الدكتور / عثمان على شلبى — عضوا
أستاذ ورئيس قسم الرياضة والإحصاء بالكلية

٧- الدكتور / عادل حسن قاسم — سكرتيرا للتحرير
مدرس المحاسبة بالكلية

مجلة البحوث التجارية
الزقازيق
العدد الثانى
١٩٩٥

السنة السابعة عشرة | يولية ١٩٩٥ | المجلد السابع عشر العـــدد الثانى

محتويات العدد

١- الاقتصاد الإريترى : بين تعويض النمو المفتقد والحاجة للتمويل . ١٥-٤٨
د. محمود أبو العيون

٢- الانطلاق الصناعى فى ظروف تحرير التجارة العالمية. ٤٩-٨٠
د. عبد الحميد عبد اللطيف محبوب

٣- دور بحوث الحكم المهنى فى تطوير جودة الأداء المهنى المراجع . ٨١-١٢٤
د. محمد السعيد أبو العز

٤- دراسة محاسبية اختبارية باستخدام المدخل الإيجابى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات . ١٢٥-١٦٢
د. سليمان محمد مصطفى

٥- ورقة عمل بشأن أهم مقررات الوثيقة النهائية لاتفاقية «الجات » مابعد جولة الأورجواى ، وموقف حسابات المنافع والتكاليف للاقتصاديات العربية. ١٦٣-١٩٨
د. جمعه محمد محمد عامر

٦- نظام المرابحة ومشاكل قياس الربح فى المصارف الاسلامية :دراسة تطبيقية . ١٩٩-٢٤٦
د. على محمد حسن هويدى
د. محمود عبد الوهاب مصطفى

٧- نموذج دورة المديونية الخارجية (المديونية الصفرية) بين اعتبارات السيولة واعتبارات القدرة على السداد " دراسة نقدية للجوانب الفكرية ونتائج الاستخدامات العملية" . ٢٤٧-٢٨٦
د. جمعه محمد محمد عامر

٨- تقييم عملية صنع القرارت المحلية من أجل التنمية الريفية فى محافظة الشرقية : دراسة تطبيقية . ٢٨٧-٣٣٢
د. محمد العزازى أبو ادريس

تابع : محتويات العدد

٩- أثر المحاسبة عن التضخم على السلوك الدخل فى ظل تعدد بدائل القياس والتخصيص الزمنى للتكلفة. ٣٣٣-٣٦٠

د . ابراهيم محمد على

١٠- إطار مقترح لمعايير إعداد وفحص التقارير الفترية فى ضوء أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. ٣٦١-٤١٤

د . سعد السيد حسن الشترى

١١- أنشطة التحوط : دليل على بطء الاستجابة المحاسبية لمتغيرات الواقع الاقتصادى. ٤١٥-٤٥٠

د . أحمد محمد صلاح عطية

١٢- الاتجاهات الحديثة فى السياسة الاقتصادية لبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء. ٤٥١-٤٩٠

د . فرج عبد الفتاح فرج

١٣-الاتجاهات الحديثة فى التطوير التنظيمى بالتطبيق على الادارة المركزية للتنظيم والادارة بالمملكة العربية السعودية. ٤٩١-٥١٨

د . هانى يوسف خاشقجى

١٤- نحو تحرير سوق التأمين فى مصر. ٥١٩-٥٣٤

د . حسين محمد السلامونى

١٥- تأثير تضارب الدور وغموضه على الرضاء الوظيفى للبائعين بمتاجر التجزئة بالتطبيق على شركة عمر أفندى بالقاهرة الكبرى. ٥٣٥-٥٧٦

د . شريف أحمد شريف العاصى

١٦- نظام المجموعات الآلية فى الانتاج "GT" – دراسة استكشافية لفرص وامكانيات التطبيق فى بيئة الأعمال المصرية ٥٧٧-٧١٦

د . آمال فتحى متولى جعفر

الاقتصاد الإيثرى : بين تعويض النمو المفقود والحاجة للتمويل

دكتور
محمود أبو العيون
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

دراسة محاسبية إختبارية باستخدام المدخل الايجابى لطرق تقييم الانفاق طويل الآجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات

دكتور
سليمان محمد مصطفى اسماعيل
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية تجارة بنها

دراسة محاسبية إختبارية باستخدام المدخل الايجابى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات

نشأت المحاسبة فى المراحل الأولى لتطورها التاريخى معتمدة على قواعد عرفية، وتحدد دور الفكر المحاسبى وقتئذ فى وصف ما يقوم به المحاسب فى الواقع ومحاولة استقراء وتلخيص ما أستقرت عليه الممارسة المحاسبية من مبادىء لقيت قبولاً عاماً من جانب المحاسبين المهنيين(١). ومن ثم ركز الأدب المحاسبى – على المستويين المهنى والأكاديمى – جهوداً فى تطوير الممارسة العملية بصفة أساسية وتضييق شقة الخلاف وعدم الاتساق بين المبادىء والقواعد التى يستند اليها التطبيق المحاسبى، والتعديل بما يظهر من مشكلات واقعية وذلك من خلال إصدار التوصيات حول مدى ملاءمة المبادىء والقواعد المحاسبية كمرشد للممارسة العملية والمهنية(٢).

ومع تغير الظروف البيئية وما واكبه من تطوير فى العلاقات الاقتصادية والادارية انتهج البحث الأكاديمى مؤخراً نحو الدراسات التى تحاول الربط بين ما يجب أن يؤديه المحاسب وما يقوم بتأديته فعلاً فى الواقع العملى من خلال ما يعرف بالمدخل الايجابى Positive Approach. وبالنظر لما أتاحته الأساليب المحاسبية والاحصائية للعديد من الطرق والأساليب التى يمكن استخدامها فى مجال تقييم الانفاق طويل الأجل، ولما كان استخدام كافة هذه الأساليب والطرق فى ذات الشركة فى وقت واحد أمراً غير منطقياً لكثرة العمليات الاجرائية والحسابية التى يتطلبها ذلك، فانه يكون على المحاسبين مهمة الاختيار بين هذه الطرق البديلة. غير أن هذه المهمة ليست بالأمر السهل على المستويين الفكرى والتطبيقى نظراً لما لها من انعكاسات جوهرية على الفئات المختلفة المهتمة بالمعلومات المحاسبية المترتبة على نتائج هذه الخيارات.

قادرة على المنافسة الفاعلة، ولما كانت عملية الانشاء والتوسعات فى الشركات تخضع لقرارات ينبغى أن تكون رشيدة، وتأخذ هذه القرارات رشدها من الأدوات والطرق المستخدمة فى تقييم القرارات طويلة الأجل من هذا النوع، لذلك فانه يكون من الأهمية بمكان البحث وتحليل ومحاولة فهم المتغيرات والعوامل التى تدفع شركة معينة أو شركات الصناعة الواحدة لتبنى طرق تقييم للانفاق طويل الأجل لمساعدة المهتمين على فهم والتعرف على خصائص هذه الشركات التى تستخدم تلك الطرق، ويتيح لهم فرصة التنبؤ بتوجهات قرارات الانفاق طويل الأجل والأدوات المستخدمة فى ترشيدها.

الأمر الثانى هو تطور العديد من متغيرات البيئة المحاسبية فى مصر نتيجة للتغيرات الجذرية فى الأفكار الاقتصادية خاصة فى مجال اعادة هيكلة القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة وتدعيم دور القطاع الخاص، وما يتطلبه ذلك من تحديد واضح لطرق وأساليب تقييم الإنفاق طول الأجل والتى تتناسب مع كل حالة بما يمنع سوق الاستثمار من الهزات المعاكسة وتشجيع المستثمرين على التوسع فى أنشطتهم.

١/٣ - هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة استراتيجية التحليل المحاسبى الذى يسعى الى تنظير المعرفة المحاسبية بما يؤدى الى زيادة فعالية مخرجات النموذج المحاسبى بجعله أكثر نفعية، ويتم ذلك من خلال ابراز ما تمخضت عنه اسهامات الفكر المحاسبى التى حاولت اخضاع الممارسة المحاسبية لنظرية عامة استناداً الى المداخل البحثية الملائمة من خلال بناء نظرى من شأنه أن يوفر الأسس العلمية التى يتم تأييدها وتبريرها علمياً، وتأسيساً على ما تقدم فان البحث الحالى سار فى هذا الاتجاه من خلال :

١- عرض وتحليل الاطار الفكرى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل لمعرفة الدوافع التى تجعل بشركة معينة أو مجموعة شركات نحو تفضيل طرق معينة دون الأخرى.

٢- محاولة معرفة عما اذا كان هناك علاقة بين أداء الشركات والطريقة المتبعة فى تقييم الانفاق طويل الأجل.

٣- التعرف عما اذا كانت الشركات المصرية تتبع استراتيجية محاسبية معينة، وتتبنى طرق تقييم بذاتها تهدف لتحقيق هذه الاستراتيجية.

١/٤ - فروض البحث :

من واقع أهداف البحث والدراسة الاستطلاعية التى قام بها الباحث فى هذا المجال يمكن صياغة الفروض التى يقوم عليها كما يلى :

الفرض الأول : لا تتبع شركات العينة استراتيجية محاسبية محددة فى اختيار طرق تقييم الانفاق طويل الأجل.

الفرض الثانى : لا توجد علاقة بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وأداء الشركات بالعينة.

١/٥ - منهج البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم اتباع الخطوات المنهجية التالية :

١- دراسة تحليلية إرتكزت على تحليل وتقييم الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث، ومحاولة استخلاص المتغيرات الأساسية التى تفسر تفضيل طرق بذاتها من واقع الاطار الفكرى للنظرية المحاسبية بهدف التعرف على وكشف العوامل والمتغيرات التى تفسر الاختلاف فى الطرق المستخدمة بالشركات.

٢- دراسة محاسبية اختبارية عن مدى اتباع الشركات المساهمة المصرية لاستراتيجية محاسبية معينة فى عملية تقييم الانفاق طويل الأجل، ومدى اتباعها لأساليب تخدم تحقيق هذه الاستراتيجية، والتحقق من العوامل والمتغيرات التى تفسر الاختلاف فى طرق التقييم المستخدمة وعلاقة ذلك بأداء الشركة.

٣- تصميم استبيان لجمع بيانات من عينة عشوائية من الشركات المساهمة المصرية احتوت على أسئلة من خلال الاجابة عنها يمكن التوصل الى أهداف البحث الحالى واختبار فروضه.

٤- تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة لشركات العينة لاستكمال البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث.

١/٦ - خطة البحث :

في اطار أهداف البحث ووفقاً لمنهجه سيتم تناول الجوانب التالية :

١- الدراسات السابقة في مجال البحث.

٢- دور المدخل الايجابى فى صياغة الاطار الفكرى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل.

٣- الدراسة التطبيقية، مع تحليل وتفسير واستخلاص نتائج الدراسة الاختبارية.

٤- الخلاصة والنتائج العامة وتوصيات البحث.

(٢)

الدراسات السابقة

من واقع ما تتوخاه الدراسة الحالية من محاولة دراسة استراتيجية البحث المحاسبى نحو تنظير المعرفة المحاسبية بما يؤدى الى زيادة فعالية مخرجات النموذج المحاسبى بجعله أكثر نفعية فى مجال تحديد الاطار النظرى للاختيار فيما بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل، فانه لا يتم ذلك سوى من خلال ابراز ما تمخضت عنه اسهامات الفكر المحاسبى والتى حاولت اخضاع الممارسات المحاسبية المقبولة لنظرية عامة استناداً للمداخل البحثية المتاحة، وتأسيساً على ذلك فانه يكون من الملائم بداءة توضيح الأسباب التى جعلت المحاسبين المهنيين يحتاجون الى اطار أو هيكل نظرى للمحاسبة. وفى هذا الاتجاه نجد أن هناك وجهتى نظر يمكن توضيحهما، وتتمثل وجهة النظر الأولى والتى يمثلها (Zeff, 1974) فى دراسة العلاقة بين النظرية المحاسبية والممارسة المهنية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن نتائج البحوث النظرية غالباً ما يكون لها تأثير ضئيل على السياسات المحاسبية التى تحددها الهيئات الحكومية وبورصة الأوراق المالية، كما أن الافتراضات النظرية للمحاسبة تعد فى معظم الحالات وسيلة تكتيكية يرتكن اليها عند التوقع والتنبؤ أكثر من كونها أداة فصل فى الحكم بين وجهات النظر المتعارضة(٣).

وعلى الجانب الآخر يمثل (Horngren, 1973) وجهة النظر الثانية حيث أوضح أن وضع المعايير المحاسبة يستند الى تدخل الجهات الرسمية والحكومية أكثر من اعتماده على المنطق العلمى أو البحث التجريبى، ومن ثم يتوقع تعدد النظريات علاوة على امكانية تعديلها عبر الزمن استجابة للتغيرات فى درجة التدخل الحكومى(٤).

وفى مجال تقييم وجهتى النظر السابقتين بخصوص تنظير موضوع الاختيار بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل على وجه الخصوص وأثراء بنيان النظرية المحاسبية على وجه العموم فانه يمكن القول بأنه وفقاً لوجهة النظر الأولى فانه لو تم الأخذ بها ما حدث لعلم المحاسبة أى تقدم فكرى سواءً على المستوى الفكرى أو التطبيقى ذلك لأنها وفقاً لمنهجها لن تؤدى سوء الى صياغة

اطار عام لمبادىء مجردة يغلب عليها الطابع التقريرى Prescriptive وستؤدى الى صياغة ما يمكن اعتباره أهداف عامة للمحاسبة وليست دراسات تنظيرية.

ووفقاً لوجهة النظر الثانية يمكن النظر الى النظرية المحاسبية باعتبارها سلعة اقتصادية تخضع لتفاعل قوى العرض والطلب، ومن ثم فان تحديد دور النظرية فى المحاسبة العملية يتطلب التعرف على مدى تدخل الدولة فى تنظيم النشاط الاقتصادى، وما يمكن قوله فى هذا المجال بأن التطورات الاقتصادية والادارية فى الوقت الحاضر من ظهور الشركات العملاقة، ووجود نوعيات من الاحتكارات المعاصرة وانتشار الاتفاقيات المحلية والدولية، ورغبة من الحكومة فى الحد من البطالة، لكل ذلك أخذت الدولة فى التدخل فى أعمال الشركات فى شكل تشريعات وقوانين ولوائح، ويكون لهذا التدخل الحكومي تأثيره الواسع فى زيادة الطلب على النظرية المحاسبية لتفسير ما تتضمنه هذه التشريعات والقوانين من أبعاد محاسبية لها تأثير على الارباح الموزعة والمركز المالى للشركات، ويدعو ذلك الى التساؤل حول مدى نجاح المدخل الايجابى فى تنظير موضوع الاختيار بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل بحيث يتحقق لهذا البناء القبول العام. وسيتم الاجابة على هذا التساؤل تباعاً فى مواضع قادمة من البحث الحالى.

وفى مجال الدراسات التطبيقية فى موضوع طرق تقييم الانفاق طويل الأجل أوضحت دراسة (Christy, 1986) أن الطرق المتقدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل تطبق فى عدد محدود من الشركات والتي غالباً ما تكون كبيرة الحجم فى الصناعات ذات المعدلات الاستثمارية العالية والتى تواجه التغيرات السريعة، أما باقي الشركات فانها تعتمد على طرق أخرى أقل تقدماً «فترة الاسترداد»(٥). وتشير بعض الدراسات الى وجود اتجاهاً متزايداً لدى الشركات لاستخدام الطرق المتقدمة فى تقويم الانفاق طويل الأجل، فقد تبين فى دراسة (Klammer, 1973) أن ٥٧٪ من الشركات تستخدم طريقتى صافى القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلى على الاستثمار(٦).

وتشير دراسة كل من (Mc Manus & John, 1981) أن معدل العائد الداخلى على الاستثمار من أكثر الطرق استخداماً يليه صافى القيمة الحالية(٧). كما بينت دراسات أخرى

(Hellings & Jack, 1984) أن معظم الشركات الانجليزية تستخدم أسلوبين على الأقل، وأكثرها شيوعاً فترة الاسترداد ومعدل العائد الداخلى على الاستثمار، وأن الشركات متوسطة الحجم تستخدم أسلوباً واحداً فقط بشكل كبير بعكس الشركات كبيرة الحجم، كما تبين أن هناك جزءً كبيراً من الشركات لا تستخدم أى أسلوب على الاطلاق(٨). ومن جانب آخر فقد أوضحت دراسة (Schall, et al., 1987) أن ٧٨٪ من الشركات أصبحت تأخذ طريقة لمواجهة المخاطرة فى طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وذلك اما من خلال تخفيض فترة الاسترداد، أو رفع معدل العائد المطلوب على الاستثمار أو رفع المعدل المستخدم فى حساب صافى القيمة الحالية(٩). الا أنه فى دراسة كل من (Schall & Sunden, 1980) ودراسة كل من (Kim & fanagher, 1981) تم وضع فرض بأنه كلما وجدت حالة المخاطرة فى البيئة التى تعمل فيها الشركات فان ذلك سيدفع بها الى اختيار طرق معينة لتخطيط قرارات الانفاق طويل الأجل مع التوقع باستخدام طرق متقدمة فى حالة عدم التأكد. ولكن النتائج كانت عكس الافتراض المتقدم، حيث وضح بالدراسة أن طرقاً أقل تقدماً تستخدم فى حالة عدم التأكد(١٠).

وقد حاولت بعض الدراسات تحديد ما اذا كان هناك علاقة مع الطريقة المستخدمة فى تقويم الانفاق طويل الأجل وأداء الشركات، الا أن هذه الدراسة ودراسات أخرى أظهرت نتائج مختلفة غير محددة (Sunden, 1984)(١١).

وكما هو واضح من الدراسات السابقة أن اختيارات الشركات لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل لم تكن محل تنظير محاسبى مستقر تتمكن من خلاله الشركات من اختيار طريقة ما فى ظروف محددة فعلاً، وهو ما جعل ادارات الشركات تختار من بين هذه الطرق بأسلوب عشوائى، كما أن الدراسات السابقة أيضاً لم تتوصل الى ايجاد أساس نظرى للعلاقة للاختيار بين طرق التقييم هذه وأداء الشركات وهو ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه فى الجزء التالى من البحث من خلال الربط بين كل من المجال النظرى والتطبيقى فى البحث المحاسبى.

(٣)

دور المدخل الايجابى فى صياغة الاطار الفكرى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل

نظراً لأن الموضوعات التى تناولها الأدب المحاسبى منذ منتصف هذا القرن قد إتسمت بكونها دراسات معيارية يغلب عليها الطابع التقريرى "Prescriptive" استهدفت هذه الدراسات صياغة اطار عام لمبادىء كلية مجردة – بالرغم من إثارة كثير من الجدل المحاسبى حول تحديد قائمة بهذه المبادىء والتى تعبر عن أهداف عامة للمحاسبة – الا أن هذا المدخل المعيارى فى صياغة الأهداف المجردة وضع قصوره فيما بعد وظهرت آراء تطالب بأن يكون موضوع المعلومات المحاسبية لم يعد مجرد اثبات وتقسيم وتلخيص العمليات المالية، وانما هو انتاج معلومات اقتصادية تفيد مستخدمى القوائم المالية وتكون ملائمة لهم(١٢)، فان ذلك قد حول الاهتمام من مجرد صياغة الأهداف العامة للمحاسبة الى موضوع خدمة مستخدمى القوائم المالية كهدف أساسى تدور فى فلكه أهداف أخرى، ولقد تمخض عن ذلك ظهور مدخل نفعية القرار Decision-Usefullness Approach، وقد ركز هذا المدخل على قرار الانفاق طويل الأجل على وجه الخصوص ومحاولة تحديد خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة كمدخل من تلك النماذج والتى على أساسها يتم قياس وإيصال المعلومات المحاسبية(١٣).

وامتداداً لهذا الاتجاه سعى رواد المدخل الايجابى (Watts & zimmerman, 1978) الى تقديم اسهاماتهم والتى حاولت تنظير المعرفة المحاسبية من خلال مفهوم هذا المدخل الى المحاسبة على أنها علماً تطبيقياً يهتم فى الجزء الغالب منه بما هو كائن فعلاً أو بما سيكون أو يهتم بما يعد غير ممكناً على مستوى التطبيق المحاسبى(١٤). ولا يقتصر المنهج الايجابى من المفهوم السابق على مجرد شرح وتفسير ما هو كائن فعلاً فى الواقع، وانما يسعى دائماً الى تفسير الأسباب التى أدت الى تحقيق معرفة محاسبية متاحة والتنبؤ بكيفية التعديل عندما تتغير الأسباب التى قامت عليها هذه المعرفة (Mutz & Gray, 1970).

وبذلك فان المنهج الايجابى يسعى الى تطوير نظرية المحاسبة من خلال توضيح الأسباب

التى جعلت التقارير المالية تأخذ شكلها الحالى مع تحديد ما اذا كانت المعايير والارشادات النموذجية من الممكن تطبيقها فى الواقع، والى أى مدى يمكن مواءمتها لتلائم احتياجات التطبيق والممارسة المحاسبية (Watts & Zimmerman, 1978).

وترتيباً على ذلك وتمشياً على ما أكدته احدى الدراسات (Moonitz, 1974) من أن ادارة الوحدة الاقتصادية هى دائماً وراء ما يصدر عن الهيئات المحاسبية بشأن الطرق والتقارير المحاسبية(١٥)، لذا فان تحليل العوامل المؤثرة على اتجاه الادارة نحو طرق أو معايير معينة ومحاولة التعرف على كيفية تطبيقها للتوصل الى العوامل الحاكمة فى ذلك بهدف التوصل الى قواعد نظرية كقاعدة قرار فى هذا الاتجاه يكون مهماً فى مجال تحديد تفضيلات الشركات نحو طرق معينة فى تقييم الانفاق طويل الأجل فى ظرف ما أو مجالات ما، وهذا هو محور تركيزنا فى هذه المرحلة من البحث.

ومما يجدر الاشارة اليه أن استخدام المدخل الايجابى على وجه الخصوص فى صياغة التأصيل النظرى لتفضيلات ادارة الشركات نحو طرق لتقييم الانفاق طويل الأجل بعينها سوف يضمن الى بحثنا الحالى :

* الصلاحية الخارجية : من خلال التوصل الى حلول تطبيقية تكون أساساً للتنظير المحاسبى مستمدة من الممارسة الفعلية للشركات فى مجال تقييم القرارات طويلة الأجل بالاعتماد على معايير مختلفة مثل : نوعية الصناعة، حجم الشركة، درجات المخاطرة ... وغيرها.

* الصلاحية الداخلية : من خلال تحقيق إتساق منطقى للفرضيات التى تحكم تحليل طرق تقييم الانفاق طويل الأجل.

وننوه هنا بأنه لتحقيق كل من الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية للبحث الحالى سوف نلجأ فى بعض المواضع الى منهجية المدخل المعيارى كعامل مساعد مع المدخل الايجابى لانجاز بعض الاستفسارات بالدراسة الاختبارية والتى تعد لازمة للتوصل الى هدف البحث.

وينصب المحور الرئيسى للاستراتيجية المحاسبية فى موضوع البحث نحو تفسير السبب

الذى من أجله يتم استخدام طرق تقييم معينة للانفاق طويل الأجل وفقاً لمعايير مختلفة، وعما اذا كانت هناك أسباباً موضوعية تدفع الشركات للأخذ بطرق معينة فى ظروف محددة فعلاً أم، وذلك فى اطار تعيين حقائق Propositions عن سياسات وممارسات محاسبية موجودة وقائمة.

(٤)
الدراسة التطبيقية

تتكون العينة الممثلة لمجتمع الدراسة من عدد ٥٢ شركة من الشركات المساهمة المدرجة فى بورصة الأوراق المالية فى مصر، ويرجع السبب فى هذا الاختيار الى ثلاثة أسباب أولهما، حرصاً من الباحث فى اختيار العينة من شركات تميل الى توخى الأساليب الموضوعية عند صياغة واتخاذ قرارها ولا سيما القرارات طويلة الأجل التى لها آثار بعيدة الأثر على أداء الشركات فى المدى الطويل وذلك نظراً لانه من المتوقع أن يكون حجم الاستثمارات فى هذه النوعية من الشركات كبيراً، وثانى هذه الأسباب، أن هذه الشركات تكون محل اهتمام أطراف متعددة من مؤسسين ومساهمين ودائنين ومساهمين متوقعون مما يعنى حرص هذه الشركات على تطبيق أساليب تقييم دقيقة للانفاق طويل الأجل، والسبب الثالث فى اختيار هذه الشركات هو امكانية الحصول على أسعار أسهمها لاستخدامها كمؤشر لقياس الأداء وقياس العائد على السهم الواحد وذلك عند اختبار الباحث لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل وأداء الشركات فى موضع لاحق من الدراسة الاختبارية.

وتتكون أداة الدراسة فى هذا البحث من خلال تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات، وقد طلب أن يتم تعبئة المعلومات بالاستمارة من قِبل المدير المالى ورئيس قسم المحاسبة أو المسؤل عن تخطيط الانفاق الاستثمارى، وذلك على اعتبار أن قرارات الانفاق الاستثمارى هى أكثر القرارات طويلة الأجل تأثيراً على أداء الشركة فى المدى الطويل.

ونظراً لأن البحث يستهدف وضع بناء نظرى كقواعد قرار لقرارات الانفاق طويل الأجل لا أن تترك مثل هذه القرارات وعشوائية ظروف كل قرار وذلك بما يسهم فى بناء النظرية المحاسبية، لذلك فقد روعى وضع استراتيجية ملائمة تهدف الى وجود خطة عامة تستخدم الوسائل البحثية المتاحة، وبما يحقق الأهداف الوظيفية للمحاسبة. ولما كانت أهداف النظرية المحاسبية يمكن أن تكون:

- تفسير السبب الذى من أجله يتم استخدام سياسات محاسبية معينة فى الممارسة العملية من قبل الشركات.

* تفسير ما ينبغى أن تكون عليه السياسات المحاسبية التى تستخدمها الشركات فى واقعها العملى.

ويفيد التصنيف المتقدم فى تحديد عما اذا كان محور البحث سيدور حول تقديم اقتراحات Proposals لسياسات تتضمن مبادىء أو معايير، أو حول تحديد حقائق Propositions عن سياسات موجودة ومطبقة فعلاً. ونظراً لأن البحث الحالى يستهدف تحقيق كلا الهدفين المذكورين، فاننا سوف نراعى فى وضع أسئلة الاستبيان ما يحقق ذلك، كما أنه نظراً لأن قائمة الاستقصاء قد لا تفى بكافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث فاننا سنلجأ الى دراسة وتحليل بعض القوائم المالية الحصول على أية معلومات أخرى مثل الأسعار الجارية للأسهم والعائد على السهم.

وقد بلغ عدد الردود «٥٢» شركة من أصل «٦٠» شركة أى بنسبة ٨٦ر٦٦٦٪ وهى نسبة تعد مقبولة تقلل من احتمالات تحيز عدم الاجابة، وقد استخدمت بعض أساليب الاحصاء الوصفى ومربع كاى(كا)^{2} فى تحليل البيانات عند مستوى معنوية (≤ ٠٥ر٠).

ويبين الجدول رقم (١) توزيع الشركات التى أرسلت ردود حسب طبيعة النشاط الصناعى

جدول (١)

توزيع الشركات المستجيبة حسب النشاط الصناعى

النشاط الصناعى	التكرار	النسبة
شركات غزل ونسيج	١١	٢١ر١٪
شركات كيماوية وأدوية	٢٧	٥١ر٩٪
شركات صناعية ثقيلة	٤	٧ر٧٪
شركات تعدين	٢	٣ر٩٪
شركات زيوت وصابون	٤	٧ر٧٪
شركات أخرى	٤	٧ر٧٪
المجموع	٥٢	١٠٠٪

(٥)

تحليل النتائج وتفسيرها

تم استخلاص وتفريغ نتائج الاستبيان والوارد من الشركات التى أرسلت ردود جيدة، واعتبرت هذه البيانات المصدر الرئيسى للمعلومات للدراسة الاختبارية بهذا البحث، الا أنه نظراً لأنه وردت بعض الردود غير مستوفية لسبب أو لآخر فقد تم تعزيز النتائج بدراسة وتحليل بعض التقارير المالية للشركات بهدف تحقيق الفروض والتوصل الى نتائج تساعد على تأصيل الاطار النظرى لهدف البحث والتوصل الى توصيات لها مدلولها التطبيقى والنظرى.

٥/١ – اختبار الفروض:

نقدم فيما يلى نتائج اختبارات فروض البحث وفقاً للمنهج السابق عرضه والأسلوب التى أتبع فى الاستنتاج :

أولاً : نتائج اختبار الفرض الأول:

باعتبار أن لموضوع قرارات الانفاق طويل الأجل من الخصائص والعوامل الحاكمة فيه والتى تختلف وفقاً وظروف كل شركة، فقد تم اختيار هذا الفرض عن طريق تحليل ودراسة ردود كل شركة باعتبارها دراسة حالة مستقلة، وذلك للتعرف على الأساليب المستخدمة لديها لتقييم القرارات طويلة الأجل، وذلك بهدف تكوين رأى حول مدى إتساق طرق تقييم بعينها مع ظروف وأحوال محددة.

ومن خلال التحليل يمكن القول بصحة الفرض الأول، حيث أن نتائج التحليل أشارت الى أن الشركات تستخدم طرق تقييم كما ترغب ادارة الشركة أو الجهة معدة الدراسة لا كما تقتضى الظروف الاقتصادية السائدة وواقع الشركة – مثل الأخذ فى الاعتبار عامل المخاطرة وحجم الشركة عند اختيار الطريقة – أى دون استراتيجية معينة، كما أن ٣٤٪ من شركات العينة فقط تستخدم الطرق التقديرية المتقدمة نسبياً – معدل العائد الداخلى، وصافى القيمة الحالية – فى حين أن ٦٦٪ منها استخدم الطرق المبسطة الأخرى والتى لا يجب أن نعول عليها منفردة فى مثل هذه القرارات.

ثانياً : نتائج اختبار الفرض الثانى :

تناول الباحث اختبار هذا الفرض عن طريق القيام بتحليل ودراسة لمجموعة الشركات المتجانسة (شركات الغزل والنسيج مع بعضها، والشركات الكيماوية والأدوية مع بعضها، وهكذا ...) وذلك فى محاولة لاستنتاج مدى وجود علاقة بين طرق التقييم المتبعة وأداء الشركات بالعينة.

وقد جاءت النتائج باستخدام مؤشر العائد على السهم كمقياس لأداء الشركات أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عائد السهم الواحد والطرق المستخدمة فى تقييم أداء الشركات وذلك بتطبيق تحليل (كا)^{٢} عند مستوى معنوية ٥٪، حيث اتضح أن «كا» المحسوبة = ٠٫٠٣، و«كا» الجدولية = ٧٫٤٩.

٢/٥- تحليل النتائج :

أمكن تحليل نتائج الدراسة الاختبارية التطبيقية من خلال الاجابة على مجموعة التساؤلات الموضحة فى قائمة الاستبيان والمصاغة باستخدام المدخل الايجابى بهدف اقامة بناء نظرى محاسبى لمحددات استخدام طرق تقييم الانفاق طويل الأجل، علماً بأن الباحث كما أوضح مسبقاً أنه قد لجأ الى استخدام أسلوب المدخل المعيارى فى صياغة بعض الأسئلة وذلك وفقاً لموضوع التساؤل وللأسباب التى أوضحناها آنفاً، ويمكن تناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ما يلى :

(١) الطرق المستخدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل :

* اتضح من التحليل أن هناك اختلاف بين الشركات حول الطرق المستخدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل من صناعة لأخرى، حيث تميل شركات الغزل والنسيج لاستخدام طرق معينة بينما تميل الشركات الكيماوية والأدوية لطرق أخرى وهكذا. كما لوحظ أن حجم الشركة والمصنف من خلال حجم الاستثمارات - يؤثر على الطريقة المستخدمة.

* لوحظ أن جميع الشركات تستخدم على الأقل احدى الطرق المعتادة والمتعارف عليها وان اختلفت فى مدى حرصها على استخدام طرق تأخذ القيمة الزمنية للنقود أم لا.

* جاءت نتائج انتشار كل طريقة من طرق تقييم الانفاق طويل الأجل بمختلف الشركات كما فى جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

الطرق المستخدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل بشركات العينة

الطريقة المستخدمة	التكرار	النسبة
فترة الاسترداد	٣١	٥٩٫٦٪
معدل العائد الداخلى	٥	٩٫٦٪
صافى القيمة الحالية	١٢	٢٣٪
معدل العائد المحاسبى على الاستثمار	٢٣	٤٤٫٢٪
هامش الربح	٩	١٧٫٣٪
أخرى	٣	٥٫٨٪

ملحوظة: * المجموع لا يساوى ١٠٠٪ لأن بعض الشركات تستخدم أكثر من طريقة.

* على الرغم من المآخذ والاعتراضات الكثيرة عن طريقة فترة الاسترداد الا أنه لا تزال تجد قبولاً من كثير من الشركات «٥٩٫٦٪ من شركات العينة». مع العلم بأننا لا نقلل من هذا المعيار حيث أنه دليل مفيد فى تحديد الوقت اللازم لاسترداد التكلفة الاستثمارية طويلة الأجل، وانما لا يجب أن تؤخذ نتائج هذا المعيار بمفردها فى تقرير قبول أو رفض بديل ما.

* جاء معدل العائد الداخلى على الاستثمار فى ذيل قائمة التفضيل للطرق التى تم الاستبيان عنها فى شركات العينة بالبحث، وذلك عن الرغم من أن الدراسات الأكاديمية تركز كثيراً على أهميته فى مجال القرارات الاستثمارية (Levy & Samat, 1978)(١٧). كما أكد على أهمية هذا المعدل دراسة (Pike, 1982) حيث أوضح أن :

- معدل العائد الداخلى على الاستثمار يعطى ترتيباً فورياً للمشروعات بفترات زمنية وتدفقات نقدية مختلفة.

- أنه لا يحتاج الى معدل خصم محدد مقدماً.

* أخذ معدل العائد المحاسبى على الاستثمار انتشاراً أوسع بشركات العينة «٢ر٤٤٪» وذلك مقارنة بمعدل العائد الداخلى «٦ر٩٪» وصافى القيمة الحالية «٢٣٪» ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث الى : - سهولة حسابه.

- نواح نفسية، حيث أنه مقياس على شكل نسبة مئوية ربما يُحبذ من وجهة نظر متخذى القرار.

وان كنا لا نقلل من أهمية هذا المعدل نظراً لكونه يتفوق على معيار فترة الاسترداد فى أنه يأخذ فى حسابه كافة التدفقات النقدية خلال حياة المشروع، وان كان يعاب عليه الاعتماد على الأسس المحاسبية «مثل أساس الاستحقاق» عند حساب العائد والتى لا تتفق مع القرارات الاستثمارية بوجه عام.

* نوحظ من نتائج التحليل أن ٦ر٥٩٪ من شركات العينة لا تستخدم سوى طريقة واحدة من طرق التقييم للانفاق طويل الأجل، كما أن ٢٣٪ منها تستخدم طريقتان، فى حين لم تبلغ الشركات التى تستخدم ثلاث طرق سوى ٥ر١٣٪، والشركات التى استخدمت أربعة طرق ٩ر٣٪ بينما لم يوجد فى شركات العينة أى شركة تستخدم أكثر من ذلك كما جاءت جدول رقم (٣)، ويعكس ذلك بشكل واضح قلة اهتمام ادارة الشركات بالقرارات طويلة وعدم توخيها درجة كافية من الحرص على الاطمئنان للانفاق طويل الأجل والذى ينعكس على أداء الشركة لفترات طويلة، وذلك وضح من أن الغالبية العظمى من هذه الشركات لا تستخدم سوى طريقة واحدة فقط، وخاصة اذا علمنا كما أوضح جدول (٢) أن هذه الطريقة الأكثر شيوعاً هى فترة الاسترداد «٦ر٥٩٪»، والتى تعد أكثر الطرق بساطة وعليها كثير من التحفظات.

جدول رقم (٣)

عدد الطرق المستخدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل بشركات العينة

عدد الطريقة المستخدمة	عدد الشركات	النسبة
طريقة واحدة	٣١	٦ر٥٩٪
طريقتان	١٢	٠ر٢٣٪
ثلاثة طرق	٧	٥ر١٣٪
أربعة طرق	٢	٩ر٣ ٪
أكثر من أربعة طرق	-	-
المجموع	٥٢	١٠٠٪

(٢) أساليب تحديد ومواجهة المخاطر:

يحاط الأداء الاقتصادى للشركات بدرجات متفاوتة من المخاطر التى قد ترجع إما لعوامل اقتصادية بحتة - مثل ظروف العرض والطلب، والمنافسة، .... - أو للظروف السياسية - مثل قرارات توزيع الربح والمصادرة والتأميم، ... - وينبغى على ادارة الشركة أن تكون مستعدة لمواجهة مثل هذه الظروف بالوسائل الملائمة لكل حالة وفقاً لدرجة عدم التأكد المتوقعة بالنشاط الاقتصادى. وقد حاول المسؤلون عن الشركات ادراك هذا العامل حيث اتضح من اجابات الشركات من خلال التساؤل عما اذا كانت المخاطرة لها اعتبار عند صياغة القرارات طويلة الأجل أن هناك عدد ٣٢ شركة تأخذ عامل المخاطرة فى الاعتبار بنسبة ٥ر٦١٪ فى حين أن عدد الشركات التى لا تراعى ذلك بنسبة ٢٣٪ وقد امتنعت ثمان شركات من الاجابة عن هذا التساؤل.

وحول التساؤل عن الكيفية التى تحدد بها الشركات درجات المخاطرة - أى كان نوعها - التى تواجهها نجد أن ٤ر٣٦٪ من الشركات المجيبة على هذا التساؤل تستخدم معدل التضخم السارى مؤشراً لتقدير نسبة المخاطرة، بينما نجد أن ٧ر٤٧٪ منها تستخدم طرق جزافية غير محددة ومتغيرة، فى حين لم يستخدم سوى ٤ر١١٪ من هذه الشركات الأساليب الموضوعية فى

ذلك من خلال نظرية الاحتمالات، وقد لجأت ٤٫٥٪ من تلك الشركات لطرق أخرى مثل الاضافة لمؤشر سعر الفائدة فى البنوك أو غيرها وذلك كما هو موضح فى جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

أساليب تحديد المخاطر بالشركات

الأسلوب المستخدم	التكرار	النسبة
معدل التضخم السارى	١٦	٣٦٫٤٪
نظرية الاحتمالات	٥	١١٫٤٪
التقدير الجزافى	٢١	٤٧٫٧٪
أخرى	٢	٤٫٥ ٪
المجموع	*٤٤	١٠٠٪

* عدد الشركات التى استجابت للرد عن هذا التساؤل حيث امتنعت ثمانية منها عن الاجابة عليه.

وعن سؤال الشركات بالعينة عن الأساليب المستخدمة لديها لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها اتضح من جدول (٥) أن ٧٢٪ من الشركات المجيبة عن هذا التساؤل تعمل عن تخفيض فترة الاسترداد، فى حين نجد أن ٢٠٪ من هذه الشركات تستخدم مدخل الرفع لمعدل العائد على الاستثمار، بينما نجد أن ٨٪ منها استخدم أسلوب رفع معدل خصم صافى القيمة الحالية.

جدول رقم (٥)

الأساليب التى تواجه بها الشركات المخاطرة

الأسلـــوب	التكرار	النسبة
تخفيض فترة الاسترداد	١٨	٧٢٪
رفع معدل العائد على الاستثمار	٥	٢٠٪
رفع معدل خصم صافى القيمة الحالية	٢	٨ ٪
المجموع	*٢٥	١٠٠٪

* عدد الشركات التى أجابت عن هذا التساؤل.

(٣) طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وحجم الشركة:

لما كان هذا البحث يستهدف فى جزء منه تحديد الأساس النظرى المحاسبى وراء تفضيلات شركات معينة لطرق تقييم للانفاق طويل الأجل دون غيرها، فقد استهدف السؤال هنا من خلال قياس حجم الشركات بمقدار رأس المال العامل كما هو موضح بجدول رقم (٦) توزيع الاستثمارات فى تلك الشركات.

جدول رقم (٦)

رأس المال العامل كموشر للحجم بشركات العينة

رأس المال العامل	عدد الشركات	النسبة
٥ مليون جنيه فاقل	٣	٥٫٨ ٪
٥ — ١٠ مليون جنيه	٨	١٥٫٤٪
١٠ — ٢٠ مليون جنيه	٤	٧٫٨ ٪
٢٠ — ٥٠ مليون جنيه	٦	١١٫٥٪
أكثر من ٥٠ مليون جنيه	٣١	٥٩٫٥٪
المجموع	٥٢	١٠٠٪

ويلاحظ من جدول رقم (٦) أن الغالبية العظمى من الشركات بالعينة (٥ر٥٩٪) تزيد حجم قرارات الانفاق طويل الأجل عن ٥٠ مليون جنيه سنوياً مما يلفت النظر لأهمية مثل هذه القرارات ومدى تأثيرها على نتائج الأعمال فى قطاع عريض من الشركات المساهمة العاملة بمصر.

وقام الباحث بتقسيم الشركات من حيث الحجم الى فئات ثلاث، شركات صغيرة الحجم وهى التى لا يتجاوز رأس مالها العامل عن ١٠ مليون جنيه سنوياً، ومتوسطة الحجم التى يكون رأس المال العامل فيها من ١٠-٥٠ مليون جنيه، والشركات كبيرة الحجم وهى التى يتجاوز رأس المال العامل فيها مبلغ الـ ٥٠ مليون جنيه، وباستخدام تحليل (كا)^{٢} عند درجة ثقة ٩٥٪لتحليل العلاقة بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وحجم الشركة تبين أنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة والطريقة المستخدمة فيما عدا العلاقة بين معدل العائد المحاسبى على الاستثمار وحجم الشركة حيث بلغت (كا)^{٢} المحسوبة ١ر٨٥، و (كا)^{٢} الجدولية ٢٥٣ وعند درجات حرية (٢-١) (٣-١)، بينما انتفت هذه العلاقة بين الحجم وطرق التقييم الأخرى. غير أن بعض الدراسات قد أشارت الى أن الحجم والمخاطرة لهما علاقة ايجابية بالطرق المتقدمة فى تقييم الانفاق طويل الأجل(Kim 1982)(١٩)، وقد أكد على هذا المفهوم كل من (Mills & Herbert, 1987) حيث توصلا من خلال دراستهما الى أن الحجم يرتبط بالطرق التى تقوم على خصم التدفقات النقدية(٢٠).

(٤) طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وأداء الشركات:

يسعى البحث فى هذه المرحلة باستخدام أسلوب المدخل الايجابى البحث وراء تعميم الحقائق الشواهدية Observational propositions التى يمكن أن تكون وراء استخدام طرق معينة لتقييم الانفاق طويل الأجل وعلاقتها بأداء الشركات بحيث يمكن تحديد مواصفات خصائص موحدة تمكن من فهم وشرح هذه العلاقة وذلك بهدف وضع اطار تنظيرى لها فى ضوء النظرية المحاسبية.

ويتطلب الأمر لتحقيق الهدف المتقدم ليس فقط تعيين هذه الحقائق الشواهدية بل لابد

استخدام أدوات ومقاييس تستند على حقائق استخدام نفس الأدوات والمقاييس فى شواهد سابقة والتى تكون قد رسّخت من قِبل دراسات أكاديمية أضافت عليها الدراسات النظرية والتحليلية اللازمة التى تؤهلها لذلك بما يعطيها امكانية التفسير المنطقى بما يسمح بامكانية التعميم من وحى المحتوى التطبيقى لها.

وفى مجال تعيين الأدوات والمقاييس التى استخدمت فى مجال تقييم أداء الشركات فى المجال التطبيقى نجد أن معدل العائد المحاسبى على الاستثمار قد حظى بتطبيق كبير من كثير الشركات، الا أننا نرى أن هناك كثير من المآخذ على استخدامه، منها ما يتعلق بصافى الربح ومنها ما يتعلق برأس المال المستثمر، حيث أن صافى الربح لا يعكس المردود الحقيقى، كما أن مجموع الأصول لا يعكس القيمة الحقيقية للشركة، كما أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الأداء مقاساً بالعائد على الاستثمار منها كثافة رأس المال، والحجم، والهيكل التنظيمى، وادارة الشركة وأيضاً درجة المخاطرة مما قد يترتب عليه أن النتائج التى تم التوصل اليها قد تكون غير دقيقة، أضف الى ذلك أن طرق تقييم الانفاق طويل الأجل هى مقاييس للاختيار بين البدائل الاستثمارية غالباً ويجب أن يكون مؤشر قياس الاداء متفقاً مع الطريقة المستخدمة اذ ليس من المنطق استخدام نماذج التدفق النقدى المخصوم، ثم استخدام مؤشرات مختلفة أقل تقدماً لقياس الأداء على نفس الحالة.

ترتيباً على الأسباب المتقدمة لجأت الدراسة الحالية الى استخدام مؤشر العائد على السهم كمقياس لقياس حصة السهم العادى من الأرباح بعد خصم نصيبة من مخصص الضرائب حيث :

$$\text{العائد من السهم الواحد} = \frac{\text{صافى الأرباح بالشركة بعد خصم الضرائب(٢١)}}{\text{عدد الأسهم المكتتب فيها}}$$

وقد تم الربط بين معدل العائد على السهم الواحد مرتبطاً بالطرق المستخدمة لدى شركات ... فى تقييم الانفاق طويل الأجل كما هو فى جدول (٧)، وباستخدام تحليل (كا)^{٢} الاحصائى ... أن (كا)^{٢} والتى هى :

$$\sum_{ر=١}^{مج ن} \frac{(ش\ ر - ت\ ر)^{٢}}{ت\ ر}$$

جدول رقم (٧)

مستويات العائد على السهم مرتبطاً بطرق تقييم الانفاق طويل الأجل

عدد الطرق المستخدمة / مستويات العائد على السهم	طريقة واحدة	طريقتان	ثلاث طرق	أربع طرق	أكثر من ذلك
عائد مرتفع ٢٠٪ فأكثر	٧	٤	٣	١	–
عائد متوسط ١٠–٢٠٪	١١	٣	٢	١	–
عائد منخفض أقل من ١٠٪	١٣	٥	٢	–	–

وبتطبيق ذلك على بيانات الجدول رقم (٧) وجدنا أن (كا)^{٢} المحسوبة = ٣٫٠٣ فى حين أن (كا)^{٢} الجدولية عند مستوى المعنوية ٠٫٠٥ ودرجات الحرية (٢-١)(٣-١)، أى أن «كا^{٢}» (٤، ٠٫٠٥) اتضح أنها = ٧٫٤٩ وهذا يعنى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين العائد على السهم وطرق تقييم الانفاق طويل الأجل وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة سابقة فى نفس المجال (Christy, 1986) حيث أوضحت تلك الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عائد السهم واستخدام طرق تقييم الانفاق طويل الأجل(٢٢).

الخاتمة والتوصيات

عالج البحث استخدام المدخل الايجابى فى مجال التنظير المحاسبى لطرق تقييم الانفاق طويل الأجل وعلاقة ذلك بأداء الشركات وذلك من خلال دراسة محاسبية إختبارية لكشف أسباب تبنى ادارة الوحدات الاقتصادية لطرق تقييم معينة تخدم وتنسجم مع العناصر الأخرى للاستراتيجية الادارية للشركة، وقد استلزم ذلك استقراء الفكر المحاسبى والادارى فى الدراسات التى اهتمت بتفسير اختيار الادارة وتفضيلها لتطبيقات محاسبية معينة، وكذلك استبيان التوجهات التطبيقية المحاسبية فى الشركات المصرية لاختيار فرضين رئيسيين وضعهما الباحث وهما :

الفرض الأول : لا تتبع شركات العينة استراتيجية محاسبية محددة فى اختيار طرق تقييم الانفاق طويل الأجل.

الفرض الثانى : لا توجد علاقة بين طرق التقييم المتبعة وأداء الشركات بالعينة.

وقد أسفرت الدراسة الاختبارية عن تأييد هذين الفرضين وكان لابد من تبرير ذلك بالاستناد الى طبيعة الدور الحديث للنظرية المحاسبية من أنها لابد وأن تكون ذات مضمون تطبيقى من خلال التنظير المحاسبى وباستخدام المدخل الايجابى والذى لا يسعى فقط لمجرد الامداد بالاعذار والتبريرات والتى ترضى طلب المعلومات المحاسبية، وانما فى محاولة للتوصل الى قواعد تتصف بالثبات والاتساق والعمومية والتى تحكم طرق تقييم القرارات طويلة الأجل باعتبارها من القرارات الهامة التى تستحوذ على اهتمامات ادارات الشركات.

وانطلاقاً من أن تقييمات مداخل النظرية المحاسبية أسفرت عن عدم فاعلية مدخل التبرير «المدخل المعيارى» أو مدخل التقعيد «المدخل الايجابى» كل بمفرده فى مجال التنظير المحاسبى فقد عُمد الباحث الى ايجاد درجة من التكامل بين كلا المدخلين عند صياغة أسئلة الدراسة الاختبارية بالبحث، حيث يؤدى المدخل المعيارى الى ايجاد فكر تحليلى منطقى يتبلور من مجموعة المفاهيم والافتراضات الأساسية التى تقبل التعميم، ثم يأتى المدخل الايجابى للتحقق من صحة الهيكل التطبيقى من خلال وسائل تجريبية لاختبار المفاهيم النظرية من حيث مدى

ملاءمتها للاستخدام فى الممارسة العملية ومن ثم التوصل الى وضع القواعد النظرية المناسبة لكل حالة تطبيقية.

وقد أمكن الاستفادة من ذلك فى تقديم بعض المقترحات والتوصيات التى تسهم فى تحسين الأداء الادارى المحاسبى فى الشركات وتحسين جودة القرار الادارى بالشكل الذى يدعم فعالية قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الثروة بما يعزز ويعجل من معدلات النمو فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى والتحول الى سياسة الخصخصة والتوجهات الى السوق الحرة بما يبرز أهمية اتخاذ قرارات طويلة الأجل فاعلة.

ويمكن تلخيص ما ورد بالبحث على النحو التالى :

القسم الأول :

تم فى هذا القسم ايضاح مشكلة تقييم قرارات الاتفاق طويل الأجل بغرض التوصل الى مبادىء وقواعد محاسبية تستخدم كمرشد فى الممارسة العملية والمهنية وذلك من خلال مداخل التنظير المحاسبى الملائمة لذلك. وتم التعرض لما أتاحته الأساليب الادارية والاحصائية فى مجال تقييم القرارات طويلة الأجل من طرق وأساليب متعددة، ومع صعوبة استخدام كل هذه الطرق فى ذات الوقت فقد أصبح على المحاسبين مهمة الاختيار من بينها.

وتعرض البحث لصعوبة هذه المهمة على المستوى الفكرى والتطبيقى، وتم عرض الحيثيات الخاصة بالقرارات طويلة الأجل والصعوبات المرتبطة بها. وعرض الباحث أهمية هذا البحث باعتباره مساهمة متواضعة فى سبيل صياغة الاطار النظرى لهذه المشكلة على المستوى الفكرى والتطبيقى باستخدام المدخل الايجابى كأحد المداخل الهامة بنظرية المحاسبة، بالاضافة الى ابراز الطبيعة الخاصة بهذه المشكلة وأهمية معالجتها فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى بمصر حالياً لتحديد المتغيرات والعوامل التى تدفع شركة معينة أو شركات الصناعة الواحدة لتبنى طرق تقييم محددة. كما تم أيضاً صياغة أهداف البحث وفروضه بناءً على ذلك مع تحديد المنهجية التى اتبعت بالبحث، وفى اطار ذلك تحددت حدود البحث وخطته.

القسم الثانى :

تناول البحث فيه الدراسات السابقة فى هذا المجال وذلك من محاولة البحث المحاسبى نحو تنظير المعرفة المحاسبية، وذلك من خلال عرض ما تمخضت عنه اسهامات الفكر المحاسبى والتى حاولت إخضاع المعرفة المحاسبية لنظرية عامة إستناداً للمداخل البحثية المناسبة فى ذلك.

وفى اطار ذلك عرض الباحث مداخل دراسة العلاقة بين النظرية المحاسبية والممارسة المهنية، وقد تبين أن مدخل الافتراضات النظرية للمحاسبة تعد فى معظم الحالات وسائل تكتيكية ارتكن اليها عند التوقع والتنبؤ أكثر من كونها أداة فصل فى الحكم على وجهات النظر المتعارضة، وأنه لو تم الأخذ بها بمفردها ما حدث لعلم المحاسبة أى تقدم يذكر سواءً على المستوى الفكرى أو التطبيقى لأنها ان تؤدى سوى الى صياغة إطار عام لمبادىء مجردة يغلب عليها الطابع التقريرى Prescriptive وستؤدى الى صياغة ما يمكن اعتباره أهداف عامة مجردة للمحاسبة وليست دراسات تنظيرية. فى حين يكون مدخل اعتبار النظرية المحاسبية سلعة اقتصادية تخضع لقوى العرض والطلب تتأثر بالتطورات الاقتصادية والادارية فى الوقت الحاضر من ظهور الشركات العملاقة، ووجود نوعيات من المنافسة والاحتكارات، وانتشار الاتفاقيات المحلية والدولية، ومن شأن ذلك كله زيادة الطلب على النظرية المحاسبية لتفسير ما يتضمنه كل ما تقدم من أبعاد محاسبية لها تأثيرها الواسع على تخصيص الموارد والأرباح الموزعة والثروة. وقد قدم الباحث الدراسات الفكرية المحاسبية فى هذا المجال مع عرض تحليل منطقى فى كل حالة.

القسم الثالث :

وقد استعرض فيه الباحث دور المدخل الايجابى فى صياغة الاطار الفكرى لطرق تقييم الاتفاق طول الأجل، وفى اطار ذلك عرض الباحث بعض المداخل الفكرية المحاسبية التى اهتمت بهذا الاتجاه، وكانت دراسات المدخل المعيارى قد استهدفت صياغة إطار عام لمبادىء كلية مجردة أثير حولها كثير من الجدل المحاسبى، وظهر قصور هذا المدخل، وتحول الاتجاه نحو

أهمية انتاج معلومات محاسبية تفيد مستخدميها وقد تمخض عن ذلك ظهور مدخل نفعية القرار والذى ركز على القرارات طويلة الأجل، وامتداداً لذلك حاول رواد المدخل الايجابى تقديم اسهامات بحيث لا يقتصر التنظير المحاسبى على مجرد تفسير ما هو كائن وانما يسعى دائما الى تفسير الأسباب التى أدت الى تحقيق معرفة محاسبية متاحة والتنبؤ بكيفية التعديل عندما تتغير الأسباب التى قامت عليها هذه المعرفة.

ويفيد استخدام المدخل الايجابى هنا فى تحقيق اتساق منطقى للفرضيات التى تحكم طرق تقييم الانفاق طويل الأجل، وهو ما يعرف بالصلاحية الداخلية، كما يفيد أيضاً فى التوصل الى حلول تطبيقية فى الواقع العملى من خلال التوصل الى قواعد تحكم الممارسة الفعلية، ومن ثم تتحقق الصلاحية الخارجية، وفى سبيل تحقيق ذلك اضطر الباحث فى بعض الاستفسارات الى منهجية المدخل بالمعيار كعامل مساعد لانجاز بعض التساؤلات والتى يعد الاجابة عنها لازماً لاتمام الهدف من البحث نحو تفسير السبب الذى من أجله يتم استخدام طرق تقييم معينة للانفاق طويل الأجل لمعرفة الأسباب الموضوعية التى تدفع الشركات للأخذ بطرق معينة فى ظروف محددة فى اطار تعيين حقائق عن سياسات موجودة وقائمة.

القسم الرابع :

وفيه تم عمل دراسة محاسبية اختبارية على عينة من الشركات عددها ٥٢ شركة من الشركات المساهمة المدرجة فى بورصة الأوراق المالية، وذلك على فرض الباحث أنها ستكون شركات حريصة على توخى الموضوعية عند اتخاذ قراراتها وبخاصة طويلة الأجل، كما أنها ستكون محل اهتمام قطاع عريض من المساهمين والدائنين وجهات الرقابة. وتم اعداد استمارة استبيان احتوت على أسئلة مصاغة بأسلوب المدخل الايجابى فى غالبها، والمعيارى فى بعض الأحيان، وذلك بهدف وضع بناء نظرى كقواعد لقرارات الانفاق طويل الأجل، ووضع الباحث استراتيجية بحثية ملائمة تهدف الى وجود خطة عامة تستخدم الوسائل المتاحة وبما يخدم الأهداف الوظيفية للمحاسبة، وذلك بهدف :

- تفسير السبب الذى من أجله يتم استخدام سياسات محاسبية معينة فى الممارسة العملية من قبل الشركات عند اتخاذ قرار بالانفاق طويل الأجل.

- تحديد ما ينبغى أن تكون عليه السياسات المحاسبية التى تستخدمها الشركات فى واقعها العملى. ويفيد ذلك فى تحديد محاور البحث فى أنه يسعى الى تقديم اقتراحات Proposals لسياسات تتضمن معايير ومبادىء، وتحديد حقائق Propositions عن سياسات موجودة فعلاً. وتم صياغة الاستبيان فى ضوء ذلك باستخدام محاور المدخل الايجابى وأيضاً المعيارى عندما دعت الضرورة ذلك.

القسم الخامس :

وتم فى هذا القسم تحليل وعرض نتائج اختبارات الفروض الخاصة بالبحث وفقاً للمنهج الخاص به والأسلوب الذى اتبع فى الاستنتاج. وقد تم صحة كل من الفرض الأول والثانى بالبحث.

كما قام الباحث فى هذا القسم بتحليل وتفسير النتائج استناداً الى مجموعة من العوامل والتى تعد من وجهة نظر الباحث الأسباب والمبررات الأساسية لهذه النتائج. ومن أهم هذه النتائج ما يلى :

١- أن شركات الصناعة الواحدة تميل الى استخدام طرق تقييم واحدة تقريباً فى مجال القرارات طويلة الأجل.

٢- أوضح التحليل أن حجم الشركة - مقاساً بحجم الاستثمارات - لا يؤثر على الطريقة المستخدمة.

٣- أن المعايير البسيطة فى التقييم - فترة الاسترداد، معدل العائد المحاسبى على الاستثمار، كانت لها صفة الانتشار فى التطبيق بشركات العينة (٥٩ر٦٪، ٢ر٤٤٪ على الترتيب)، بينما المعدلات المتقدمة كانت أقل من ذلك بكثير (معدل العائد الداخلى ٦ر٩٪) صافى القيمة الحالية (٢٣٪).

٤- لوحظ أن ٥٩ر٦٪ من شركات العينة لا تستخدم سوى طريقة واحدة فى التقييم، ٢٣٪ تستخدم طريقتان، بينما كانت الشركات التى تستخدم عدد أكبر من ذلك من طرق التقييم أقل من ذلك بكثير.

٥- أن أخذ درجات المخاطرة فى الاعتبار عند اتخاذ قرارات بالانفاق طويل الأجل لا يلقى اهتمام الغالبية العظمى من شركات العينة (٦١ر٥٪) كما اختلفت الشركات حول أسلوب مواجهة هذه المخاطرة، وكانت فى غالبها طرق عشوائية بسيطة.

٦- أوضح تحليل (كا)^{٢} الاحصائى عدم وجود علاقة بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وحجم الشركة فيما عدا العلاقة مع معدل العائد على الاستثمار حيث بلغت (كا)^{٢} المحسوبة ٨٥ر١، و(كا)^{٢} الجدولية ٢٥٣ عند درجة ثقة ٩٥٪، بينما إنتفت هذه العلاقة مع طرق التقييم الأخرى.

٧- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين طرق تقييم الانفاق طويل الأجل وأداء الشركات مقاساً بالعائد على السهم الواحد عند درجة ثقة ٩٥٪، قد جاءت هذه النتيجة مؤكدة نتائج دراسات سابقة كما أوضحنا آنفاً بالبحث.

٨- اتضح من تحليل نتائج الاستبيان أن أكثر من ٧٦٪ من شركات العينة لا تقوم بعمل دراسات جدوى للقرارات طويلة الأجل وهو ما يعنى أن هذه القرارات تتم دون استراتيجية بالاعتماد على الخبرات السابقة.

٩- أشارت نتائج التحليل إلى اتجاهات غير محددة نحو أسلوب الشركات فى اختيار طرق التقييم للانفاق طويل الأجل من حالة لأخرى وهو ما يوضح أنه ليست هناك أية معايير محددة لاختيار الطرق كما أشرنا بذلك فى الفرض الأول من البحث.

وقد تم الاعتماد على النتائج السابقة فى استخلاص التوصيات التى نوردها فيما يلى :

١- سعياً من البحث وراء تحقيق أن النظرية المحاسبية لابد وأن تكون ذات مضمون تطبيقى لتتمشى مع دور الدولة فى تنظيم المعاملات المالية، حيث فى مرحلة عدم تدخل الدولة يكون دور النظرية المحاسبية هو طلب التعليم، وطلب التبرير، وطلب المعلومات، بينما فى حالة تدخل

الدولة فان دورها يعنى بالاضافة الى ذلك بتفسير أثر القوانين على الأبعاد المحاسبية، ونظراً لأهمية وآثار نتائج القرارات طويلة الأجل على المجالات الاقتصادية عامة فانه لابد من الاسراع نحو تنظيم عملية السياسة المحاسبية فيما يتعلق بقرارات الانفاق الاستثمارى على مستوى الوحدات الاقتصادية من خلال وضع وتحديد مصادر تنظمها، وتحديد قواعد القرارات لذلك فى كل حالة بحيث لا تترك ورغبة ادارة كل شركة حتى يتفادى السوق الاستثمارى هزات معاكسة ليست فى صالح أى من الدولة أو المستثمرين من الأفراد والشركات.

٢- من واقع الدور الواعد التى تشهده الآن فى بورصة الأوراق المالية بمصر وما يتوقع له أن يكون فعالاً فى قرارات الاستثمار فى المستقبل، فانه يكون من المهم تبنى طرق تطوير المعلومات المحاسبية باستخدام أساليب التحليل والتصميم المبرمج للنظم Structured Developement فى مجال القرارات طويلة الأجل بتحديد طرق التقييم الملائمة وحالة وظروف كل شركة، وما يستجد عبر الفترات المختلفة وبخاصة فى الشركات التى يتم خصخصتها والتى ستمس مصالح قطاع كبير من المساهمين.

٣- وضع برامج وبورات تدريب للمسئولين عن القرارات طويلة الأجل لرفع المهارة الادارية لديهم، وبما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية فاعلة من خلال تزويدهم بطرق التقييم والقياس الكمى لمردود وأثر كل طريقة من طرق التقييم فى اطار المخاطرة المتوقعة لكل انفاق طويل الأجل، وذلك يكون هاماً بصفة خاصة للمسؤلين فى الشركات القابضة فى مصر. ويمكن اتاحة جانب من مجالات هذا التدريب فى خارج مصر فى اطار معايشة اقتصاديات خطت فى ذلك حد كبير حيث يحكم الاستثمار هناك قوانين السوق وبورصة الأوراق المالية وهو ما لا يمكن اكتسابه فى ضوء تجربة السوق المصرية فى الوقت الحالى.

الهوامش

١- Balaoumi, Vahe, The Study of Accouting History, International J. of Accouting, Spring 1987, p.p. 53-67.

٢- Rosenfiled P. H., The Auditors Standard Report Can be Improved, J. of Accountancy, (October 1964) P.P. 9-53.

٣- Zeff, Stephes, A., Comments on Accounting Principles. How they are Developed Institutional issues in Public Accounting, scholars Book Co., 1974, PP. 172-178.

٤- Horngren, C.T., The Marketing of Accounting Standards. J. of Accountancy, (October, 1973), PP. 61-66.

٥- Christy, G.A, Capital Budgeting-Current Practices and Their Efficiency Eugeme, Bureau of Business and Economic Research, University of Oregon, 1986. PP.

٦- Klammer, T.P., The Association of Capital Budgeting Techniques with firm Performance, The Accounting Review, April, 1973, 353-364.

٧- McManus, John. J, Apractical Approach to Project Appraisal, Management Accounting, CIMA, November 1981, P. 38.

٨- Hellings, Jack, The Cost of Capital in the Real World, Management Accounting : CIMA, May, 1984, P.P 18-20.

_____, Capital Budgeting in the Real World, Management Accounting : CIMA, April, 1985, 38-41.

٩- Schall, L.D., Sunden, G.L., and Geijsbeak, W.R., Survey and Analysis of Capital Budgeting Methods, The J. J. of Finance, XXXHI, No.1, March 1987, 281, 288.

١٠- a) Schall, Lawernce D. and Sundrm, Garyl., Capital Budgeting (أ Methods and Risk, A Further Analysis, Financial Management, 9, No.1, Spring 1988, P. 7-11.

b) Kim, Suk H. & Farragher, Edward J., Current Capital Budgeting (ب Practices, Management Acc., NAA, June, 1981, 26-30.

١١- Sündem, G. L. Evaluationg Simplified Capital Budgeting Modles Usin a Time-State Preference Metric, The Acc. Review, April, 1984, 306-320.

- Nicholas & Sunders., FASB's Statatements on Objecties and Elements of Financial Acc., A Review, The Accounting Review 1980, pp. 1-12.

- محمد عباس سراج، دراسة تحليلية لخصائص المعلومات المحاسبية اللازمة لنموذج الائتلاف الاستثماري، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الاسكندرية،١٩٨٧، ص ٢٢٧-٢٦٢.

- Watts, R.L. & Zimmerman, L., Towards a Positive Theory of the Determination on Accounting Standards, The Accounting Review, January, 1978, P. 112.

- Mutz. R. K. and Gray., J., Some Thoughts on Research Needs in Accounting, The J. of Accounancy, Septmber, 1970, P. 57.

- Moonitz, M., Obtatining Agreement on Standards, Studies in Accounting Research No. 8, American Accounting Association, 1974, P. 46.

- Levy, H. and Sarnat, M., Capital Investment and Financial Decisions, Prentice-Hall Co., 1978, P. 57.

- Pike, R.H. Capital Budgeting in the 1980s : A Major Survey of The Investment, Practices in Large Companies. C. IMA, 1982,

- Kim, S.H., "An Empirical Study on the Relationship Between Capital Budgeting Practices and Earnings Performance, Engineering Economist, Spring, 1982, 185-196.

- Mills, R.W. & Herbert, P.J.A. Corporate and Divisional Influence in Capital Budgeting : A Study of Corporated and Divisional Practice in Large UK Companies, CImA, 1987.

- البيانات تم الحصول عليها من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة، التقارير السنوية، أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤.

- Christy, G. A. A practical Approach to project Appraisal, Management Accounting, CIMA, November 1986, 38.

رابعاً : هل تستخدم الشركة فى تقييم الانفاق طويل الأجل.

- ( ) طريقة واحدة
- ( ) طريقتان
- ( ) ثلاث طرق
- ( ) أربع طرق
- ( ) خمس طرق
- ( ) أكثر

خامساً : تقوم الشركة بمواجهة المخاطر المتوقعة من خلال :

- ( ) رفع معدل الخصم المستخدم فى ايجاد صافى القيمة الحالية
- ( ) تخفيض فترة الاسترداد
- ( ) رفع معدل العائد على الاستثمار
- ( ) أساليب نظرية الاحتمالات
- ( ) رفع معدل الخصم المستخدم فى ايجاد صافى القيمة الحالية
- ( ) أخرى

سادساً : حجم الاستثمارات طويلة الأجل سنوياً بالجنيه.

- ( ) ٥ مليون فاقل
- ( ) من ٥ – ١٠ مليون
- ( ) ١٠ – ٢٠ مليون
- ( ) من ٢٠ – ٥٠ مليون
- ( ) أكثر من ٥٠ مليون

سابعاً : هل أن كافة قرارات الانفاق طويل الأجل يتم عنها دراسات جدوى أم لا ؟

- ( ) نعم
- ( ) لا يتم

ثامناً : هل تغير الشركة طرق تقييم الانفاق طويل الأجل من قرار لأخرى ؟

- ( ) تستخدم طرق ثابتة
- ( ) تتغير حسب طبيعة القرار

تاسعاً : هل يتخذ قرار الانفاق طويل الأجل بمعرفة ادارة الشركة أم من جهات خارجية ؟

- ( ) يتخذ بمعرفة الشركة
- ( ) من جهات خارجية

ورقة عمل
بشأن أهم مقررات الوثيقة النهائية لاتفاقية "الجات" ما بعد جولة الأورجواى وموقف حسابات المنافع والتكاليف للاقتصاديات العربية

دكتور
جمعة محمد محمد عامر
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق